

المواطن والعصبية : قراءة في أزمة الدولة والمجتمع العربي

سامح فوزي *

" في المجتمعات الحديثة هناك مواطن ومجتمع ودولة، أما في العالم العربي فهناك مواطن وكيانات تقليدية تقف بينه وبين الدولة، مثل القبيلة، العشيرة، الجماعة الدينية،... إلخ، هذه الكيانات باتت في الفترة الأخيرة من القوة بحيث طغت على الدولة ذاتها، التي باتت تعاني من ضعف وترهل. البديل الحقيقي ليس في تمكين هذه الكيانات التي تستلب المواطن؛ ولكن في إعادة بناء دولة وطنية حديثة ديمقراطية، ترعي حقوق المواطنة، وتوفر سياقاً تعديداً يمكن للمواطنين المختلفين أن يسعوا من خلالها لتطوير نوعية الحياة، سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً، وثقافياً".

(1)

رأس مال المواطن

في كل مجتمع بشري حديث توجد ثلاثة تكوينات أساسية: المؤسسات التقليدية، الدولة، المجتمع المدني، ويشكل التفاعل فيما بينها مستوى ما يتمتع به المجتمع من رأس مال اجتماعي، ويعني قيم التضامن والثقة والاحترام المتبادل التي تسود العلاقات ما بين الأفراد في المجتمع.

يقصد بالمؤسسات التقليدية التكوينات الاجتماعية التي تكون العضوية فيها غير تطوعية، أو بمعنى أدق إجبارية تترتب على صدفه الميلاد، مثل عضوية الأسرة، القبيلة، العشيرة، الجماعة الدينية، إلخ. تمتاز هذه التكوينات بارتفاع ما نطلق عليه (النزعة الاستيعادية)؛ حيث تضم كل من ينطبق عليه شروط العضوية، وتغلق الباب أمام الآخرين المختلفين، وتجعل عضويتها غير مفتوحة أمام من يُطلق عليهم: (الأغيار)، والأعضاء المنتمون إليها في حالة التزام دائم بالقيم والتقاليد والأعراف المعمول بها، وأي خروج عليها يترتب عليه درجات من العقاب تتراوح ما بين اللوم الاجتماعي والإيذاء البدني.

أما الدولة فهي الكيان السيادي الأكبر الذي يحتكر ممارسة السلطة على إقليم جغرافي بعينه، ومن الطبيعي أن تكون عضوية الدولة استيعابية لكل من يحمل جنسيتها بصرف النظر عن الاختلاف في اللون أو الدين أو الجنس أو العرق، وهو ما يطلق عليه في

العصر الحديث رابطة المواطنة في الدولة القومية.

أما منظمات المجتمع المدني فهي تلك المنظمات غير الحكومية وغير الإرثية التي تملأ الفراغ بين الأسرة والدولة، وتعمل على تحقيق مصالح أعضائها بشكل سلمي متحضر مثل الأحزاب السياسية، النقابات، المنظمات غير الحكومية، الأندية... الخ بالطبع هناك معايير محددة للعضوية في هذه المنظمات؛ لكنها في النهاية معايير ليست استبعادية على أساس لون أو جنس أو عرق أو معتقد؛ لكنها تستبعد من هم خارج التخصص أو الاهتمام أو الذين لا- تربطهم بها مصالح مشتركة، مثل تجمعات أعضاء هيئات التدريس في الجامعات، أو الجمعيات الموسيقية، أو المنظمات الحقوقية، هذه جميعا تضم الأعضاء الذين يشتركون في الأهداف الموضوعية، بصرف النظر عن انتماءاتهم الأولية الأسرية أو الدينية الخ.

وقد قدم "وول كوك" () نموذجا لقياس رأس المال الاجتماعي من خلال رصد طبيعة التفاعل بين هذه المكونات الثلاثة، ويقوم على مصفوفة للتفاعل بين نمطين من رأس المال الاجتماعي هما رأس المال الاجتماعي "الجامع"، ورأس المال الاجتماعي "العابر"، وهي أطروحة سبق أن قدمها عالم الاجتماع الأمريكي الشهير "روبرت بوتنام".

1- رأس المال الاجتماعي "الجامع":

تُعد كلمة "الجامع" ترجمة مباشرة لكلمة Bonding بالإنجليزية، وهي تعني حالة من اللحمة والتماسك والاندماج في مواجهة الأغيار؛ أي الآخرين المختلفين، يقصد بهذا النمط من رأس المال الاجتماعي المنظمات الاجتماعية التي تقوم عضويتها على أشخاص ينتمون إلى نفس اللون أو الجنس أو الدين أو العرق، وتستخدم بوصفها شبكة أمان اجتماعي، أو تلك التي تشمل أفرادا تجمعهم الخلفية الدراسية، والعمل وفق التخصص، كما هو الحال في الجمعيات العلمية. والروابط الاجتماعية الجامعة - كما يتضح من وصفها- شديدة الاندماج، تقوم على هويات استبعادية، وتخلق التزامات متبادلة بين الأفراد الأعضاء، ليس مقبولا الخروج علىها، ويرى بعض الدارسين أن هذا النمط من العضوية لا- يقوم إلا في مؤسسات تُشعر أعضائها جميعا بالتضامن والمساواة في آن واحد، مما يترتب علىه تلقائيا شعور الأعضاء بالالتزام (2). من الأمثلة على ذلك: التكوينات العرقية، والقبلية، والجمعيات الدينية، والجمعيات النسوية، المؤسسات العرقية، والأندية، الجمعيات العلمية التي تضم في عضويتها النخب المالية والثقافية والعلمية في المجتمعات. في بعض الحالات تؤدي "كثافة" رأس المال الجامع إلى تعطيل عمليات التلاقي، والحوار المجتمعي، وهو ما لاحظته أحد الباحثين عندما رصد محاولات بعض المؤسسات الدينية التي تضم أعضاء أنجلو-سكسون إلى إغلاق الباب أمام انضمام أعضاء جدد لها ينتمون إلى جذور أفريقية، بالرغم من أنهم ينتمون إلى المجتمع الديني نفسه (3).

ب- رأس المال الاجتماعي "العابر":

تعد كلمة "العابر" ترجمة مباشرة لكلمة Bridging بالإنجليزية، وتعني حالة من التلاقي، والتفاعل، والتمازج بين أفراد، وجماعات تنتمي إلى ثقافات، وأعراق، وأديان، وألوان، ومذاهب متنوعة، وكما يتضح من التوصيف، فإن الجمعيات التي تجسد هذا النمط من رأس المال الاجتماعي تتسم بعضوية "مفتوحة"، واحترام لتعدد المشارب الثقافية، والخلفيات الاجتماعية، والمستويات الاقتصادية لأعضائها، ومن الأمثلة على ذلك الجمعيات التي تطالب بالحقوق المدنية، أو الهيئات المعنية بالحوار بين الثقافات، أو الجمعيات التي تقوم على خدمة الشباب، أو منظمات حقوق الإنسان، وما شابه ذلك.

وإذا كان النمط الأول من رأس المال -الاجتماعي أي الجامع- يوفر للمجتمعات الانسجام، والتجانس، فإن النمط الثاني- أي رأس المال الاجتماعي العابر- يوفر لها "التنوع الاجتماعي"، و"التعددية الثقافية"، و"الاندماج" على أساس الاحترام المتبادل. بعبارة أخرى فإن النمط الأول يوفر روابط متماسكة توفر لأعضائها الحماية والشعور بالهوية المشتركة، أما النمط الثاني فهو ينطوي على روابط أقل تماسكا؛ لكنها توفر لأعضائها إمكانية تبادل المعلومات، والفرص الاجتماعية.

وفي رأي "روبرت بوتنام"- وهو أحد الذين اهتموا بدراسة كلا النوعين من رأس المال الاجتماعي- أن المجتمعات الحديثة بحاجة إلى كليهما. وانطلاقا من الجمع بين نمطي رأس المال الاجتماعي حاول "وول كوك" تطوير إطار تحليلي لتحديد أشكال الارتباط والتداخل بين كلا النوعين، وطبيعة دورهما في المجتمعات الحديثة(4).

في هذا الصدد يرى "كوك" أنه في حالة ارتفاع معدلات رأس المال الاجتماعي "الجامع"، وارتفاع معدل رأس المال الاجتماعي "العابر"- أي التصور الأمثل- تتوفر للمجتمعات أمران: الأول التماسك، والثاني الفرص الاجتماعية؛ نتيجة تدفق المعلومات، وكثافتها، وحدوث انفتاح بين مختلف الجماعات، وهو ما تحتاج إليه المجتمعات الصناعية الحديثة نتيجة سرعة إيقاع الحياة، وغلبة النزعة المادية، مما يجعلها دائما في حاجة إلى مصدر دائم يحقق لها التماسك والانسجام.

وفي حالة ارتفاع معدل رأس المال الاجتماعي العابر، وانخفاض رأس المال الاجتماعي الجامع تشهد المجتمعات حالة من الانفتاح، وحرية تبادل المعلومات، والتفاعل بين مختلف الجماعات، إلا- أنها- في الوقت نفسه- تعاني من ضعف التماسك الاجتماعي، وانتشار ما يمكن تسميته "القوارض الاجتماعية" التي تتغذى على تهتك النسيج الاجتماعي، وتعلو المصالح الذاتية الضيقة على حساب المصالح العامة الأرحب، ويشعر الفرد بالوحدة نتيجة غياب تأثير الجماعات والمنظمات الأولية التي تشكل شبكة أمان اجتماعي يلجأ إليها لحظة الاحتياج، يمثل ذلك حال معظم مجتمعات أوروبا الشرقية إبان موجة التحولات الجذرية التي تمر بها على الصعيدين الاقتصادي والسياسي منذ تسعينيات القرن العشرين، وما تلاها، وهو ما ينطبق بصورة أو بأخرى على حال مجتمعات نامية عديدة لا تزال تعيش لحظات التحول اقتصاديا؛ أي صوب اقتصاديات السوق، أو سياسيا في اتجاه الديمقراطية.

وفي حالة انخفاض كل من رأس المال الاجتماعي "الجامع"، ورأس المال الاجتماعي "العابر"، تسود حالة من الأنانية المفرطة، ويصبح الوضع أقرب إلى التحلل الاجتماعي، وتتفشى الجريمة، وتنتشر صور متباينة من العنف، وهي الحالة التي اختبرتها بعض المجتمعات الأفريقية نتيجة التمزق الاجتماعي الذي رافق تطبيق سياسات التكيف الهيكلي في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، التي جرى تطبيقها بشكل نمطي دون إدراك كافٍ لطبيعة الاختلاف الثقافي بين المجتمعات؛ حيث تختلف تجربة مجتمع عن آخر نتيجة تباين الثقافة السائدة.

وأخيراً فإنه في حالة ارتفاع رأس المال الاجتماعي "الجامع" وانخفاض رأس المال الاجتماعي "العابر"، تظهر المجتمعات المغلقة على أعضائها، وتقل عدد الفرص الاجتماعية المتاحة أمام الأفراد، ويطور الأفراد المنتمون إلى جماعة بعينها مشاعر تضامن في علاقاتهم بعضهم بعض؛ لكنه قد يكون تضامناً سلبياً يحمل مشاعر عداوية في مواجهة الأغيار، أو الآخرين المختلفين (5).

(2)

صحة العصبية في العالم العربي

خلص "روبرت كوك" في تحليله المهم إلى أنه عندما يرتفع رأس المال الاجتماعي "الجامع" على حساب رأس المال الاجتماعي "العابر"، فإنه يسود المجتمعات حالة من التفوق على الذات، والصدام بين الجماعات المختلفة، وحالة من حالات التردد المتبادل.

في المجتمع العربي باتت الدولة في تراجع، وآل المجتمع المدني إلى ضعف، وعلا صوت الجماعات والتكوينات الطائفية، والعرقية، والدينية. وهو ما أدى إلى حرمان المجتمع العربي من رأس المال العابر، وشيوع حالة من حالات رأس المال الجامع، الذي يأخذ في أحيان كثيرة مناحي سلبية، نراها في مجتمعات كثيرة تسودها صراعات بين أغليات وأقليات، دينية أو عرقية، ومجتمعات أخرى تفككت بفعل العرقية المدمرة مثلما حدث في الصومال، وأخرى تصارع مع مظاهر التفكك والانقسام التي تدب في الجسد الاجتماعي.

أساس العلاقة بين الدولة ورعاياها "المواطنة"؛ بينما أساس العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني وأعضائها "الالتزام الحر"، أما التكوينات الأولية فإن أساس العلاقة بينها وبين أفرادها هو "الإذعان"، أو ما يمكن تسميته "الولاء والبراء".

في المجتمع العربي كانت التكوينات الأولية لها الغلبة والتأثير والهيمنة في صورة الجماعات الدينية، والطوائف، والقبائل والعشائر، وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وبالتحديد منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية (1918) وانحسار الاستعمار الغربي (1940-1960) بدأت تتفكك عرى النظام التقليدي، ونشأت منظمات المجتمع المدني في صورة "جمعيات أهلية" و"أحزاب سياسية" و"تنظيمات نقابية"... إلخ، وتوج ذلك عقب

انتهاء الاستعمار بنشوء ما يعرف بالدولة القومية الوطنية التي تستند فيها العلاقة بين المواطنين على أساس "المواطنة"، وتراجعت هيمنة المجتمع التقليدي بما يحمله من تكوينات أولية، ولكن إلى حين.

وجعلت تلك الدول الوطنية الحديثة "المساواة أمام القانون" أحد أسس دساتيرها، بصرف النظر عن الجنس والدين واللون والأصول السابقة؛ ولكن لأسباب متعددة، تفجرت توترات وصراعات داخلية عديدة في دول عديدة، وتحول بعضها إلى صراع مسلح وممتد، منذ الاستقلال إلى الآن؛ كما في العراق والسودان والصومال.

وفي كل هذه التوترات والصراعات كان التعصب سبباً، أو مصاحباً، أو نتيجة لهذه التوترات والصراعات، وتعرضت حقوق الإنسان الفردية والجماعية لانتهاكات متفاوتة، ولعل الاقتلاع والتشريد، والقتل على الهوية، والعمليات الانتحارية والتفجيرات بالجملة هي مظاهر يومية، كانت صادمة في البداية؛ ولكن من تواترها وتكرارها يومياً خفت وقعها النفسي والوجداني، وأصبح شأنها شأن حوادث الطرق أو نشرة الأحوال الجوية.

وفي السنوات الماضية علا مرة أخرى صوت التكوينات التقليدية، وعادت الكلمة المسموعة للطوائف والعشائر والجماعات الدينية، وتراجعت الدولة القومية التي تقوم على أساس من المواطنة، وبينما نجد الدساتير تتحدث عن المواطنة، يموج الواقع بالعديد من المظاهر الصارخة التي تمثل انتهاكا لحقوق المواطنين.

السؤال هو لماذا حدثت هذه الانتكاسة؟ وارتد المواطنون مرة أخرى إلى التكوينات الأولية على حساب الانتماء الأكبر للدولة؟

1- تفكك مشروع الدولة القومية ليس فقط في الوقت الراهن ولكن على مدار مراحل متعددة، بدءاً من الإخفاق في تحقيق التنمية، والعجز عن سد احتياجات السكان واللجوء إلى التكوينات الدينية والمذهبية لسد هذه الاحتياجات، وتنامي معدلات الفساد الذي ينخر في عظام الدولة، انتهاءً بالتلكؤ عن الوفاء بالمطالب الديمقراطية، وأخيراً السعي لتبديد الصيغ الحالية للحكم مهما كانت التنازلات المقدمة خارجياً.

2- الدولة العربية لجأت منذ عقود طويلة إلى توظيف "الدين" أو "المذهب" في إنتاج شرعية جماهيرية تواجه بها عجزها عن الإنجاز، كان من شأن ذلك تسييس التكوينات الدينية والمذهبية، وفتح شهيتها السياسية، ودفعها لتقديم نفسها لاعبا أساسيا في ظل ضعف الدولة، وترهلها.

3- عجز كثير من الدول العربية عن تحقيق اندماج وطني حقيقي بين الجماعات الدينية والعرقية المختلفة، واللجوء إلى سياسيات "ردئية" في إدارة التنوع الديني والمذهبي، أسهمت في تمديد المشكلات، وتعميق الأحقاد التاريخية، وتنشئة أجيال على استعذاب فكرة الاضطهاد في مواجهة النخب الحاكمة، وربما في مواجهة أصحاب الأديان أو المذهب التي تأتي منها هذه النخب.

4- صعود تيار الإسلام السياسي- بوصفه مشروعاً سياسياً يقوم على أساس ديني- لم يقدم تحدياً للدولة القومية؛ ولكنه واجه ذات التحدي من الجماعات الدينية والمذهبية الأخرى، ولاسيما في ضوء أمر أساسي أن موقف التيار الإسلامي- باختلاف فصائله- تجاه "الآخر الديني" ظل ملتبساً، يجعل من مفهوم المواطنة "دينياً"؛ بحيث يتحول غير المسلم إلى مواطن من الدرجة الثانية، أو ذمي، ويلاحظ أن المشروع الإسلامي حتى يجد سندا، ويستحوذ على شرعية تمثيل عموم المسلمين، اتجه إلى تشجيع الأقليات الدينية على التحرك بشكل جمعي في المجال السياسي.

5- التحولات السياسية في السنوات الأخيرة في العالم العربي- وبالأخص منذ عام 2003م- لم تجد نخباً سياسية، أو شرائح اجتماعية، أو قوى سياسية قادرة على إنجاز التحول الديمقراطي، كل ما حدث هو الكشف عن ضعف هذه الجماعات السياسية والاجتماعية، بحيث لم يعد في المشهد سوي الدولة والجماعات الدينية، بالمعنى الواسع.

6- حادثة العهد بمؤسسات المجتمع المدني، وعدم قدرتها على تعبئة الجماهير على أساس "المصلحة" أكثر من "الانتماء" إلى الطائفة، وحصار النظم العربية لها، أدى في النهاية إلى عدم قدرتها على خلق رأس مال اجتماعي حقيقي، في الوقت الذي نجحت فيه القوي الطائفية في خلق رأس مال ديني، شعبي تعبوي. وفي بعض الأحيان تصبح مؤسسات المجتمع المدني وكيلاً للطائفية الدينية، مثلما هو الحال في خبرة الممارسة في النقابات المهنية في مصر.

7- من تداعيات ما يطلق عليه الحرب ضد الإرهاب، الترويج للمؤامرة الكونية الغربية، الأمريكية في الأساس، التي تتطرق من مقولات دينية في مواجهة الإسلام والمسلمين. ومن البديهي أن تترك تأثيراً على علاقات المسلمين، والمسيحيين في المجتمعات العربية.

(4)

لماذا تنجح العصبية؟

إذا كان ما سبق يقدم بعض التفسير لأسباب صعود العصبية وتراجع المواطنة في المنطقة العربية، فكيف يمكن أن نفهم أسباب نجاح الجماعات الدينية أو المذهبية "المتعصبة"؟

العامل الأساسي في هذا الصدد هو قدرتها الفائقة على الإفادة مما تتيحه الروابط التقليدية في المجتمعات ما قبل الحديثة، وقد استفادت كذلك مما تكفله ثورة الاتصالات والمعلومات، وساعدها على ذلك امتلاك المال، والتنظيم، والشرعية... وهذه قضايا تستحق التحليل.

فهي أو لا- تمتلك قيادات شرعية، لا- يمتاز بها أحد القيادة، وبالتالي تمتلك القدرة على

التوجيه والحشد.

وتمتلك ثانيا مؤسسات عميقة الجذور، رغم كل ما يعترئها من مشكلات بنيوية وتنظيمية، فهي لا تزال منتجة وفاعلة، وناجحة في التعبئة، ومبادرة في الأزمات.

وتمتلك ثالثا المال الذي جعلها دائما في موقع المبادر، والفاعل، والملي للنظريات، حتى لو كانت في حدها الأدنى، واستطاعت بذلك أن تحتفظ بالجمهور المنتمي إليها.

وتمتلك رابعا خطابا دينيا، متماسكا، تطرحه على الجماهير، وتعرف سبل الوصول إليها.

الجديد في الأمر هو قدرتها على استخدام منتجات العولمة، وتوظيفها ببراعة، والدليل على ذلك أمران:

1 - إنشاء الفضائيات الدينية، والتي في مجملها تقدم تفسيرات دينية بالغة التشدد تجاه الذات، والآخر الديني. ليس هذا فحسب؛ بل تفتح المجال أمام سجلات دينية عقائدية، تتطوي على النيل من المعتقدات، وتشجع العوام على إساءة بعضها لبعض.

2 - إطلاق الآلاف من مواقع الانترنت، التي تنقل المعرفة إلى الكافة، وتتمتع بمساحة واسعة من المراوغة في مواجهة القيود القانونية على النشر، هذه المواقع تقدم معارف دينية مضطربة، تصب في جانب كبير منها على التعصب في مواجهة الآخر.

والسؤال هو: ماذا تقدم العصبية للإنسان العربي؟

1- هوية، بطاقة تعريف أساسية للمجتمع، بعد أن ضعفت الهوية الوطنية القطرية بفعل تكرار الهزائم للدولة الوطنية، وشيوع الفساد، وتمدد الاستبداد، وحدث انفصال بين المواطن والدولة.

2- شبكة أمان اجتماعي، في مواجهة حالة حضور الدولة نظريا وغيابها عمليا، وهي حالة العديد من الأقطار العربية، أو في حالة غياب الدولة- نظريا وعمليا- كما في المشهد العراقي، والصومالي، وربما اللبناني، والملاحظ أنه كلما ازدادت هزائم الدولة العربية في مواجهة التحديات الخارجية، كلما ازداد بأسها على مواطنيها بالداخل، وهو ما يستدعي دوما وجود شبكة أمان اجتماعي تحيط بالفرد، وتوفر له بعضا من أسباب الحماية.

3- مشروع مستقبلي؛ فإذا كان التفكيك هو "الملمح" الأساسي كونيا، ثم إقليميا، ثم محليا، فالبديل المتاح أمام الفرد العربي هو الارتداد إلى الانتماءات الأضيق، التي لا تزال تحتفظ بقوامها، وقواعدها الأساسية، ومصادرها المالية، وخطابها الجامع، والهيبة النسبية لقياداتها، الدينية أو المذهبية.

وما المطلوب من المواطن في المقابل؟.

• الولاء الضيق للجماعة الدينية أو المذهبية، واعتبارها مشروعها الأساسي،

ومحور وجوده، ومستقبله، وغايته. الأمر لا ينحصر في الانتماء الديني أو المذهبي، هذا هو المعلن؛ ولكنه في الأساس انتماء سياسي، يعكس مشروعات سياسية طائفية مباشرة، من المارونية السياسية، مروراً بالمشروعات الشيعية، وانتهاءً بالحالة القبطية في مصر نلمح مثل هذا التوجه.

. الارتباط اسماً بالدولة، وفي الوقت نفسه التحلل من "الانتماء إليها" على صعيد الممارسة العملية، من هنا ليس مستغرباً أن يكون أهم مشروعين طائفيين في المنطقة- على الصعيدين الإسلامي المسيحي- يرفض كلاهما مفهوم "الوطن"، حتى لو ادعى خلاف ذلك. أحدهما يتحدث عن "الأممية الإسلامية" التي لا تعرف سوى "الوطن الإسلامي"، فالإسلام عقيدة ووطن، ونجد انعكاس ذلك على الأصوات المسيحية التي لا ترى في الوطن سوى مرحلة "انتقالية" لوطن أعمق، هو الوطن السمائي. تختلف الدوافع ولكن الغايات واحدة، هي الانفصال عن مشروع "الدولة" الوطنية، لصالح مشروعات طائفية تستند إلى الولاءات الأدنى.

. إنكار حق الآخرين في التنوع الديني أو المذهبي، إما بالقلب (الكرهية المستبطنة)، أو التحريض (الكرهية المعلنة)، أو الإساءة (الفعل المباشر)، أو التصفية أي (النفي الجسدي)، وفي كل الأحوال هو "كتلة طائفية"، نمطية التكوين، وجاهزة للتوجيه.

أي المطلوب من المواطن "المتعصب" ليس أكثر من الولاء والبراء، الولاء للجماعة الدينية أو المذهبية، والإعلان عن معاداة الآخرين لها.

ولكن ماذا فعلت هذه العصبية؟

هناك عدة صور يمكن التوقف أمامها:

1- استلاب المجال العام، وتحويله إلى ساحة لسجلات دينية أو مذهبية، هذا المجال العام الذي نشأ تعبيراً عن حرية الجدل، والتفكير النقدي، والنقاش الحر كما في خبرة المقاهي البريطانية، والصالونات الفرنسية، وتطور مع تعمق مفهوم المجتمع المدني؛ هذا المجال العام يجري اختطافه لمصلحة النظم الحاكمة التي تغلقه لحسابها، وجماعات دينية أو مذهبية متعصبة تريد مصادرتها لحسابها؛ أي تحول الأمر إلى مطلقات في حالة صراع، كلاهما يمتلك وقود المعركة؛ أي الجماهير.

2- ممارسة قدر من التقييد على حرية التعبير؛ بحيث اتسع نطاق المقدس، لم يعد هو الدين أو المعتقد الديني؛ بل تمدد ليشمل المشروعات السياسية "الدينية" و"المؤسسات الدينية" ذاتها، بحيث لم يعد هناك إمكانية لنقد هذه الهياكل والأبنية، وتحول المواطن الطائفي إلى رعية سياسية في الدولة، ورعية دينية أو مذهبية في قلب الجماعات الدينية أو المذهبية التي تحتضنه.

3- تقييد حرية الفعل السياسي، هذه المؤسسات الدينية باتت تتحكم في الفعل السياسي

المباشر للأفراد، وتحول تعصبهم الديني أو المذهبي إلى "مشروعات سياسية"، سواء بالمعارضة أو الموالاتة، وكلاهما يقيد من حرية الحركة السياسية.

المشكلة الحقيقية أن المجتمعات العربية بات يعترها فيروس التفكيك، والبديل الوحيد والقادر على إنجاز هذا السيناريو هي المشروعات الدينية والمذهبية المتطرفة، والتي تغذيها ماكينة للتنشئة الطائفية، إعلاميا وتعلّيا، ولجأت الدولة القومية "الجريحة" في المنطقة العربية إلى المراجع الدينية بحثا عن شرعية، وثبات، وقدرة على المواجهة، وهكذا أصبح المواطنون يدارون عبر الماكينة الطائفية بالوكالة، إما لحساب قوى سياسية داخلية، أو مشروعات سياسية خارجية.

(5)

إعادة بناء الدولة

الاستسلام لسيادة الطائفة هو قمة الانتحار، والسحق للدولة الحديثة، الأمل هو إعادة بناء دولة ديمقراطية، تقوم على المواطنة، والحرية لكل مواطنيها.

وقد اقترب من هذه القضية "بيتر إيفان"، وهو أحد أهم الكتاب الذين تصدوا لقضية تعزيز دور الدولة في المجتمع، والبحث عن عوامل تعزز الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني في تنمية المجتمع، ويذهب إلى أن هناك من الباحثين من كان وراء استبعاد أي دور للدولة في بناء رأس المال الاجتماعي انطلاقا من الإيمان المطلق بسحر السوق في تحقيق التنمية، ذلك الخطاب الذي راج منذ السبعينيات في حقل التنمية؛ ولكن هناك اثنان من التحولات الكبرى أفقدت هذا الخطاب بريقه: الأول كثرة الأصوات التي صدرت من قلب الدول الصناعية الرأسمالية، وليست الدول النامية الفقيرة، التي تنتقد غياب العلاقات الاجتماعية الراسخة في هذه المجتمعات، وشيوع مظاهر الثقافة الاستهلاكية الترفيحية، وكثير من هذه الأصوات تحدث عن ضرورة إثراء رأس المال الاجتماعي. أما التحول الثاني فهو النجاح الذي حققته تجارب التنمية في جنوب شرق آسيا، والتي شهدت دورا متناميا للدولة، واستطاعت دول مثل تايوان وكوريا الجنوبية أن تحقق معدلات تنمية مرتفعة، وبالتالي لم يعد مقبولا أن تستمر النظرة السلبية تجاه دور الدولة في إنتاج رأس المال الاجتماعي باعتبارها خصما مباشرا للأفراد والمجتمعات المحلية في إطلاق قدراتها الذاتية في بناء علاقات مؤسسية واجتماعية تقوم على الثقة والاحترام المتبادل والتضامن(6).

وقدم باحثون آخرون شواهد أخرى على أهمية دور الدولة في إنتاج رأس المال الاجتماعي؛ فقد ذهب "تونج فو" في كتاب حديث له إلى أن الاعتقاد الذي ساد في العقدين الأخيرين للألفية الثانية من تراجع دور الدولة لم يعد له ما يعززه أو يسنده، فقد سادت كتابات الباحثين المبشرين بالعولمة فرضية أساسية عقب انتهاء الحرب الباردة، وانهايار الاتحاد السوفيتي، واجتياح موجات التغيير الديمقراطي، والتحول صوب اقتصاديات

السوق في أوروبا الشرقية مفادها أن سيادة الدولة إلى زوال، ودورها إلى تراجع خاصة مع تصاعد دور الكيانات الكونية الكبرى مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، وبروز دور الشركات العالمية متخطية الحواجز الثقافية والحدود الجغرافية مثل "مكدونالدز"، "محطة سي إن إن الإخبارية"، و"ميكروسوفت" في مجال الحاسب الآلي؛ ولكن لم تمر سوى سنوات قليلة حتى عاد التفكير بقوة في دور الدولة في أعنى الدول الصناعية الرأسمالية نتيجة تكرر الأزمات الاقتصادية والمالية؛ حيث تدخلت الدولة لتنظيم حركة السوق، وتلعب البيروقراطية الحكومية دوراً أساسياً في حماية المجتمعات الصناعية من مغبة الأزمات الاقتصادية. من هنا فإن مفهوم "دولة التنمية" Development State يعود مرة أخرى، ليس بالمعنى الاشتراكي السابق، ولكن وفق مفهوم جديد يقوم على محورية دور الدولة في المجتمع، ليس بالمعنى القمعي، ولكن وفق آليات ديمقراطية تقوم على المشاركة والمساءلة والشفافية واحترام حقوق الإنسان، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى تطوير نوعية الحياة التي يعيشها الأفراد (7).

الحديث عن دور مؤسسات الدولة في بناء رأس المال الاجتماعي يطرح قضية أساسية هي عدم وجود اتفاق حول "القدر" الذي يمكن أن يكون تدخل الدولة فيه مفيداً لبناء رأس المال الاجتماعي.

هنا يصبح طرح سؤال الديمقراطية أساسياً، حيث يظل دور الدولة حاضراً في تطوير رأس المال الاجتماعي من خلال قدرتها على بناء مجتمع ديمقراطي حقيقي. في هذا الخصوص لاحظ كثير من الباحثين أن الحكومات التسلطية تقوض دعائم رأس المال الاجتماعي في المجتمعات من خلال الحد من حق الجماعات في التنظيم، وبتث ثقافة الارتياح والشك بين القوى السياسية والتيارات الثقافية والفكرية في المجتمع، وأحياناً بين المواطنين أنفسهم، وأخيراً تعبئة قطاع عريض موال لها من قوى المجتمع المدني سواء أكانت أحزاباً أو نقابات أو منظمات غير حكومية على نحو يضمن هيمنتها، ويسهل توظيفه في مواجهة تنظيمات المجتمع المدني المستقلة. الملفت أنه في سياق البحث في هذه المسألة- خاصة في الدول النامية- عادة ما يجري تقييم دور الدولة سلبياً، بحسبانها الطرف الرئيس المعوق لنشوء وتطور المجتمع المدني من خلال الركون إلى ترسانة من القوانين واللوائح التي تكبل المبادرة الحرة الشخصية للأفراد. قد يكون هذا صحيحاً في حالة الدول النامية، وهو أمر يتصل بطبيعة تدخل الدولة غير القانوني في شؤون المجتمع، أكثر ما يتصل بحجم تغلغلها القانوني الفعلي لتنظيم العلاقات داخل المجتمع. مثال على ذلك هناك دول- كما هو الحال في الدول الإسكندنافية- فيها الدولة فيها دوراً رئيساً في مساعدة التنظيمات التطوعية على العمل جنباً إلى جنب مع الحكومة في توفير "الرعاية الاجتماعية" (8).

وتقدم الدول الإسكندنافية مثلاً- مهماً حول ما تقوم به الدولة في تكوين رأس المال الاجتماعي؛ إذ أن الطبيعة التغلغلية لهذه الدول في شؤون المجتمع من خلال تقديم الخدمات والمنافع العامة للمواطنين- جعلها أكثر استجابة لاحتياجات الأفراد، وقدرة على

بناء الشعور بالثقة والتضامن فيما بينهم، وهو ما يؤكد أن الحكومات "الكبيرة" ليست سيئة في ذاتها مثلما يذهب البعض، ولكن يتوقف الأمر على مدى تحليها بمبادئ الحكم الرشيد مثل المساءلة، والمسؤولية، والالتزام بحكم القانون، والشفافية، وحسب تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 2002م فإن الدول الاسكندنافية هي الأقل فساداً، والأكثر اهتماماً وصوناً لحقوق الإنسان، وتبدي احتراماً وتوقيراً لحكم القانون، مما جعلها مصدراً أساسياً في الاستثمار في رأس المال الاجتماعي.

وقد ذهب في الاتجاه ذاته "فرانسيس فوكوياما" حيث يرى أن هناك ضرورة أساسية في القرن الحادي والعشرين تتمثل في إعادة بناء الدولة؛ لأن فشل أو ضعف الدولة أدى إلى تفاقم مشكلات إنسانية كبرى من الفقر إلى انتشار مرض الإيدز وأخيراً تفشي الإرهاب. وفي رأيه أن إعادة بناء الدولة أولوية كبرى يتعين أن تتصدر الأدبيات السياسية بدلاً من الترويج للأفكار الداعية إلى تقزيم دور الدولة. وإذا كانت هناك كوابح تعوق عملية إعادة بناء الدولة مثل الموارد المالية؛ فإن ذلك لا يجب أن يصرفنا عن مشكلات بنوية في الدول النامية يتعين الالتفات إليها، مثل نقص الابتكار في صنع السياسات العامة، وعدم توفر القدرات البشرية القادرة على التطبيق الكفء لهذه السياسات. وهناك أربعة مجالات أساسية لبناء الدولة هي البناء التنظيمي، والشرعية السياسية، والحكم الرشيد، وأخيراً ما سماه "فوكوياما" العوامل الثقافية والهيكلية. في هذا السياق يأتي الحديث عن أهمية دور الدولة في إثراء رأس المال الاجتماعي، حيث رأى أن هناك حالة من التغذية المتبادلة بين الدولة وتكوين القيم الأساسية لرأس المال الاجتماعي؛ فمن ناحية أولى فإن توفر قيم رأس المال الاجتماعي يساعد على إعادة بناء الدولة؛ مثال على ذلك الخبرة اليابانية في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ حيث لم تبرز الكفاءة المؤسسية من الأخذ بقواعد تقنية أو فنية فقط؛ ولكن أيضاً نتيجة الثقافة الناهضة التي قامت النخب السياسية والإدارية التي تولت مقاليد الأمور في بثها في المؤسسات العامة. ومن ناحية ثانية فإن مؤسسات الدولة الكفء تسهم في الوقت نفسه في إثراء قيم رأس المال الاجتماعي، والدليل على ذلك أن إخضاع المؤسسات العامة للمساءلة، والحرص على الشفافية في العمل العام يساعد على نشر قيم إيجابية في كافة مؤسسات المجتمع، الحكومية وغير الحكومية، وفي ذلك يلعب السلوك العام دوراً مهماً لا يمكن إغفاله في إرساء قيم رأس المال الاجتماعي(9).

وتعزيزاً لهذا الاتجاه يرى "أرتشون فونج" أن مخزون رأس المال الاجتماعي في أي مجتمع يُعد شرطاً أساسياً لقيام حكم رشيد يقوم على المساءلة، والمشاركة من جانب المواطنين أنفسهم؛ إذ يشكل غياب ثقافة الانخراط في مؤسسات مدنية عاتقاً أمام تعميق المشاركة، ومساءلة الجهاز الحكومي، وتنمية روح التعاون في العلاقات ما بين المواطنين أنفسهم(10).

الحواشي:

(* باحث و أكاديمي من مصر.

(1) M. Woolcock, Social Capital and Economic Development: Toward a Theoretical Synthesis and Policy Framework, Theory and Society, Vol. 27, No. 2, 1998, pp 161-168.

(2) تفرق مارجريت جالبرت بين الالتزام الشخصي، والالتزام الذي يترتب عليه شعور بالتضامن المشترك. في حالة الالتزام الشخصي يكون مصدر الالتزام الشخص ذاته، أما في حالة الالتزام المشترك فإن مصدر الالتزام يكون خارجا عن إرادة الأفراد جميعا، ويصبح هناك حق متبادل لكل شخص في المجموعة في الحصول على نصيب عادل من الدعم، وفي المعلومات التي تتدفق في أرجاء الكيان المؤسسي.

(3) Margaret Gillbert, Sociality and Personality, New Essays in: Plural Subject Theory, New York: Rowan & Littlefield Publishers, 1999, p 40, p 87, pp 52-53.

W. R. Mark, J. Phillip Thompson, & S. Susan, The Role of Social Capital in Combating Poverty, in: W. R. Mark, J. Phillip Thompson, and S. Susan (eds.) Social Capital and Poor Communities, New York: Russell Sage Foundation, 2001, pp 10-11.

(4) لمزيد من التفاصيل انظر:

M. Woolcock, Social Capital and Economic Development, Op. cit. pp 151-208.

M. Woolcock, M & D. Narayan, Social Capital: Implications for Development theory, research and policy. World Bank Research Observer, Vol.15, No. 2, 2000, pp 225-249.

(5) David Halpern, Social Capital, Cambridge: Polity press, 2005, pp. 19-22.

(6) Peter Evans, Introduction: Development Strategies across the Public-Private Divide, World Development, Vol. 24, No. 6, 1996, pp. 1033-1037.

(7) Tuong Vu, Paths to Development in Asia; South Korea, Vietnam, China and Indonesia, Cambridge: Cambridge University Press, 2010, pp. 249-251.

(8) Dietlind Sotlle, *the Sources of Social Capital*, Op. cit. pp 30-34.

(9) Francis Fukuyama, *State Building, Governance and World Order in the Twenty First Century*, London: Cornell University Press, 2004, pp. 39-41.

Archon Fung, *Empowered Participation, Reinventing Urban Democracy*, Princeton: Princeton University Press, 2006, pp. 119-
.120